إدارة الشركات الزراعية

Agricultural Companies Management

أهمية إنتاجية العمل

تستأثر إنتاجية العمل وقياسها سواءً في القطاع الزراعي أو بقية القطاعات الاقتصادية باهتمام المشتغلين في مجالات التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة والمتقدمة، وتنطلق أهمية هذا الموضوع من الدور الفاعل الذي تلعبه إنتاجية العمل في رفع وتأثر نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد فضلاً عن كونها من المؤشرات المهمة التي تعكس فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية المادية منها والبشرية.

ونظراً للعلاقة العضوية بين نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور إنتاجية العمل اللذين يستهدفان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لذا وجب على البلدان السائرة في طريق النمو الاقتصادي أن تركز اهتمامها على تنمية وتطوير العمل باستمرار بغية تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية فيها. ومن ناحية أخرى فإن إنتاجية العمل تؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية الهامة، ومعدلات التكاليف، والأسعار، ومعدلات الأرباح، لذلك فمن الضروري إلقاء الضوء الساطع على كافة الجوانب المتعلقة بإنتاجية العمل لمعرفة الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تتركها إنتاجية العمل على الأنشطة المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

مفهوم إنتاجية العمل:

يعد مفهوم الإنتاجية بشكل عام وكذلك إنتاجية العمل بشكلٍ خاصٍ من المفاهيم النسبية جداً إذ يختلف مفهومه بحسب اختلاف الهدف بين الدراسات الاقتصادية والإدارية المختلفة، وكذلك بحسب الاختلافات بين المدارس الفكرية الاقتصادية والاجتماعية.

الإنتاجية بشكل عام: هي عبارة عن التغير النسبي للإنتاج وهي بهذا المعنى تمثل مقياساً لتحديد مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأغراض المقارنات الدولية في هذا المجال.

أما إنتاجية العمل: فهو عبارة عن المعدل الناجم عن النسبة بين كمية الإنتاج وبين عدد المشتغلين (أو عدد ساعات العمل).

وعلى الرغم من تعدد أنواع الإنتاجية فإن إنتاجية العمل تعد أكثر أنواع الإنتاجية أهميةً نظراً لدور العمل الحاسم في تحديد وتقرير مستويات التطور الاقتصادي وتتضاعف أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان المتخلفة التي يمثل فيها تدني إنتاجية العمل من بين أهم العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية.

العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل:

تتأثر إنتاجية العمل بعدد كبير من العوامل ومن أجل تسهيل دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل سوف نقسمها إلى ثلاث مجاميع رئيسة هي:

المجموعة الأولى (العوامل الخارجية) :

يقصد بها مجموعة العوامل والمتغيرات من خارج المنشأة أو الوحدة الإنتاجية والتي يمكن أن تؤثر بشكلٍ أو بآخر و لا يمكن تجنب آثارها بسهولة وهي:

1- القوانين والتشريعات: تساهم تشريعات وقوانين العمل بقسط كبير من التأثير في إنتاجية العمل لأنها تشكل الجانب القانوني لعلاقات العمل وخصوصاً في الصناعة.

2- الظروف السياسية والنظام الاقتصادي / الاجتماعي: إن هذا العامل يؤثر بشكل مباشر في جوهر وهيكل المنظومات القانونية والتشريعية المرتبطة بالعمالة وإنتاجية العمل من حيث الآثار النفسية في الاطمئنان أو عدمه على مستقبل العامل، والآثار الاقتصادية المتعلقة بالأجور ومعدلات النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الأنظمة المتعلقة بالحوافز وتطبيقها وبالسياسات النقدية والمالية.

3- التنظيمات النقابية: يتمثل دور النقابات العمالية في خلق التوافق والانسجام بين العمال وأرباب العمل أو الإدارات من جهة والأهداف الاقتصادية من جهة أخرى حيث أنها أطراف مرتبطة في عملية الإنتاج.

4- العوامل الاجتماعية: يتمثل أثر هذا العامل بشكل أساسي بالمركز الاجتماعي للعمال بقدر ما يكون موقعه رصيناً ومؤثراً في العلاقات الاجتماعية يكون مقدار مساهمته في رفع إنتاجية العمل، وبالعكس فإن تدهور وانحطاط المركز الاجتماعي للعامل قد يؤدي إلى تدهور إنتاجيته.

5- مستوى النشاط الاقتصادي وحجم السوق: إن هذا العامل قد يكون أكثر وضوحاً في البلدان الرأسمالية المتقدمة منه في البلدان الأخرى لطبيعة آلية السوق التي يعمل في ظلها النظام الرأسمالي، الذي يتسم بتذبذب الحالة الاقتصادية ومروره بحالات كساد، حيث يتعطل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية التي تؤدي إلى تدهور إنتاجية العمل.

6- العوامل الطبيعية: وتشمل المواد الأولية والعوامل الجغرافية كالحرارة والرطوبة والرياح والأمطار والمياه الجوفية وخصوبة التربة، فكلما أمكن السيطرة عليها وتطويعها لخدمة الإنتاج، ساهمت بقدر أكبر في رفع إنتاجية العمل.

المجموعة الثانية (العوامل الطبيعية):

وهي العوامل المتعلقة بالفرد العامل نفسه وتتمثل بالاتجاهين الرئيسين الآتيين:

1- القدرة على العمل: وتعني القدرة على أداء عمل معين سواءً أكان عملاً عضلياً أو ذهنياً. ذلك أنه من الضروري انتقاء الشخص العامل لممارسة أي عمل على أساس التوافق بين قدراته الذاتية التي يتمتع بها وحاجته إلى مستوى محدد من القدرة، فكلما ارتفعت درجة التوافق تحسنت إنتاجية العمل، وهذه القدرات بدورها تتوقف على عوامل عديدة منها نفسية ومنها اجتماعية، وأخرى فيزيولوجية فضلاً عن القدرة على اكتساب المهارات عن طريق التدريب والتعليم والممارسة.

2- الرغبة في العمل: يعد هذا العامل من العوامل الموضوعية بالغة الأهمية المؤثرة في إنتاجية العمل، إذ أنه يؤدي دوراً فعالاً في رفع معنوياتهم ومن ثم رفع كفاءتهم. وهذا يتطلب من الإدارة محاولة التعرف على رغبات وميول العاملين بمختلف الوسائل التي تعمل على توفير وتنمية الرغبة على أداء العمل لديهم ومن الأمور التي تساعد على تنمية الرغبة في العمل لدى الفرد

على سبيل المثال لا الحصر : توفير استقرار العمل وتهيئة الظروف المادية ونظام فعال للسلامة المهنية وسياسة الأجور وتقليص ساعات العمل وعلاقات عمل إنسانية وخدمات ترفيهية.

المجموعة الثالثة (العوامل الداخلية):

هذه المجموعة من أكثر العوامل أهميةً وتأثيراً في إنتاجية العمل نظراً لآثارها الآنية والمباشرة وهي تتمثل بالاتجاهات الرئيسة الاتية:

1- التقدم الفني والتقني:

يعد التقدم الفني والتقني حجر الزاوية لتحقيق أية زيادة في إنتاجية العمل في الاقتصاديات الحديثة ويشمل:

- استخدام مكائن ومعدات وأجهزة متقدمة.
- استخدام مواد جديدة.
- استخدام أساليب إدارة وتنظيم جديدة.
- توفير في الطاقة.
- ارتفاع نسبة استغلال المواد الأولية.
- ارتفاع نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وغيرها من العناصر.

2- أنظمة الحوافز:

إن استخدام أنظمة الحوافز الملائمة أصبح من المسائل الحيوية للإدارة الحديثة، بهدف خلق الرغبة لدى العاملين للتوصل إلى تحقيق أهداف الإنتاج للوحدة الاقتصادية المعنية (الشركة)، على أساس أن أنظمة الحوافز أصبحت تحتل مكانةً هامةً في حل كثيرٍ من المشاكل التي تتعلق بإنتاجية العمل سواءً على صعيد الوحدة الإنتاجية أو على صعيد الاقتصاد القومي.

3- الإدارة والتنظيم:

تعد الإدارة الحديثة من العوامل الهامة المؤثرة في إنتاجية العمل في المنشآت الاقتصادية من حيث إنها العنصر الأساس الذي تقع على عاتقه مهمة التخطيط وتنظيم الإنتاج واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه ومراقبة تنفيذها، وهي تؤدي دورها من خلال تحسين ظروف العمل والإنتاج وكفاءته من خلال التأكيد المستمر على برامج التدريب المستمرة لجميع العاملين وتخطيط الإنتاج ومراقبته من حيث الجودة والنوعية، والاهتمام بعلاقات العمل والاستفادة من الخبرات العلمية لتحسين الأداء وتطوره.

4- علاقات العمل:

لعلاقات العمل آثار واضحة وملموسة في تحسين كفاءة الأداء لدى العاملين إذ كلما كانت العلاقة جيدة بين الإدارة والعاملين أنفسهم انعكس ذلك على ارتفاع إنتاجيتهم.

5- حجم الوحدة الاقتصادية (الشركة):

حيث من الثابت إن المشروع الكبير يمكنه الاستفادة من تحقيق الكثير من الوفر الاقتصادي عن طريق التخصص في الأعمال والاستخدام الأقصى من طاقات الإنتاج المتاحة (الآلات والمعدات، الأجهزة، الأبنية) أو موارد بشرية وهذا ينعكس بالضرورة على ارتفاع إنتاجية العمل المتمثلة بانخفاض التكاليف.

6- توصيف وتقييم الأعمال:

إن قيام الإدارة أو المختصين بشؤون العاملين بتحديد المواصفات لكل مهنة أو وظيفة ومن ثم تحديد المواصفات المطلوبة للفرد اللازم للقيام بهذه الوظيفة أو العمل استناداً إلى أسسٍ علميةٍ دقيقةٍ سوف تلعب دوراً فعالاً في زيادة إنتاجية العمل، حيث إنها تسهل عملية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب من خلال عملية تخطيط ورسم السياسات وتوزيع العاملين ومن ثم تسهل عملية وضع وتطوير أنظمة الأجور والحوافز والتدريب وغيرها من الإجراءات الإدارية التي تصب في مجرى تطوير كفاءة الأداء لدى العاملين.

7- ظروف العمل المحلية:

يمكن القول بوجود علاقة غير مباشرة بين ظروف العمل المحلية (التهوية، الأضواء، الضوضاء، الحرارة، الرطوبة ..الخ) وبين إنتاجية العمل، ويبرز تأثيرها من خلال التأثير في الروح المعنوية للعاملين.

8- العوامل المادية:

إن توفر رأس المال لدى الوحدة الإنتاجية (الشركة) سوف يساعدها في زيادة استثماراتها سواءً في الآلات أو المعدات أو الموارد الخام أو المباني، وأخيراً يمكنها التوسع في برامج التدريب والتأهيل للعاملين.

9- المواد الأولية والاحتياطية والتكميلية:

يعد الاقتصاد في استخدام الخامات والمواد والوقود عاملاً أساسياً لرفع إنتاجية العمل، إذ إن الخفض في استهلاك هذه المواد في عملية الإنتاج سوف يؤدي بالضرورة إلى خفض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة المنتجة. كما إن لنوعية المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية سواءً أكانت مواد أولية أو احتياطية أو نصف مصنعة تأثيراً في إنتاجية العمل، إذ إن توفر المواد بنوعيةٍ جيدةٍ فضلاً عن أنها تؤدي إلى خفض نسبة التلف في المواد وتقليص نسبة المرفوض من الوحدات المنتجة، مما يترتب على ذلك ارتفاع إنتاجية العمل.

قياس إنتاجية العمل:

أهمية قياس إنتاجية العمل:

تنطلق أهمية مقياس إنتاجية العمل من كونه يمارس وظائف في غاية الأهمية وعلى كافة المستويات (القومي، القطاعي، الوحدة الإنتاجية) إذ أنه يعد أداة تحليلية يستخدم من قبل القائمين على التخطيط القومي أو القطاعي ويستخدم كذلك لخدمة القائمين على إدارة المنشآت الاقتصادية وعليه فمن المناسب عرض هذه الوظائف على الوجه الآتي:

1- يعد معيار إنتاجية العمل من أهم المعايير المستخدمة في الكشف عن فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة المادية منها والبشرية، إذ إن ارتفاع فاعلية استخدام هذه الموارد تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج المتحقق (لنفس حجم الموارد) مع تحسين نوعيته باستمرار وعلى المستويات الثلاثة (القومي والقطاعي والوحدة الإنتاجية) ومن ثم انعكاس ذلك على زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي أو لتحقيق المزيد من الأرباح، إذ إن ذلك يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم، الهدف الأساس في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية هو تحقيق وتعظيم الأرباح، وإن إنتاجية العمل هي إحدى وسائلها.

2- يعد معيار إنتاجية العمل مهم جداً في تقويم المشاريع الاقتصادية القائمة منها، أو المزمع إقامتها بحسب الخطة القومية الشاملة إذ يستخدم هذا المعيار في هذا المجال لأغراض المقارنات الزمنية (دراسة سلسلة زمنية لنشاط إنتاجي معين) أو لأغراض المقارنة بين المنشآت الإنتاجية النوعية (المتماثلة).

3- يستخدم معيار إنتاجية العمل لأغراض تخطيط القوى العاملة وعلى المستويين الكلي والجزئي بما فيها تخطيط الأجور، إذ ينبغي أن يكون تخطيط إنتاجية العمل المنطلق لتخطيط القوى العاملة، ويرتبط مع تحليل عوامل الإنتاجية وتأثيراتها، إذ يمكن عن هذا الطريق توجيه العوامل الرئيسة والاستفادة القصوى منها لزيادة الإنتاجية بصورة منتظمة. وهذا يعني أن الحاجة إلى القوى العاملة تنطلق من التطور المنتظم للإنتاج والإنتاجية، وليس العكس، وبأن معيار إنتاجية العمل يساعد في إجراء التقديرات اللازمة لتغيير الحاجة إلى القوى العاملة على وفق متطلبات القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى المهني، ومن جهة أخرى فإن تخطيط إنتاجية العمل يساهم في التأثير

في الأجزاء الأخرى من الخطة وبالأخص خطة الإنتاج وخطط العلوم والتقنية، وبما يخدم خطط الإنتاج.

4- إن متابعة وتخطيط إنتاجية العمل من شأنه أن يؤدي إلى خلق التناسب الصحيح بين تطور الأجور وإنتاجية العمل، وبطبيعة الحال لكي يكون معيار إنتاجية العمل فاعلاً ومؤثراً ينبغي أن تتوفر معايير شاملة ومفصلة للإنتاجية.

5- يعد معيار إنتاجية العمل أحد المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في الأنشطة المختلفة للتنمية الاقتصادية في البلدان السائرة في طرق النمو الاقتصادي، إذ يعد تدهور إنتاجية العمل من أبرز سمات التخلف في أغلب هذه البلدان الذي يعد من أهم عوائق التنمية، وهذا التدهور يعني الاستغلال السيء للعمل الاجتماعي المبذول في إنتاج السلع والخدمات وهذا يعني العجز عن تحقيق الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية. وعلى الرغم من كون معظمها أقطار زراعية فهي تعاني من تخلف وتدهور الإنتاجية في الزراعة وكذلك الحال في القطاع الصناعي لذا تصبح مسألة رفع إنتاجية العمل في هذه البلدان من المسائل الملحة، ويمثل شرطاً أولياً مسبقاً من شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

6- وفضلاً عما سبق ذكره فإن قياس إنتاجية العمل ومراقبتها قد تؤدي إلى نتائج اقتصادية هامة نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:

- ربط الأجور بالإنتاجية تعد معالجة مناسبة لمشاكل التضخم.
- زيادة معدلات الأرباح وبالتالي تنمية القدرة على الاستثمار.
- تخفيض تكاليف الإنتاج والقدرة على التنافس في الأسواق العالمية وتنمية الصادرات.
- زيادة القدرة الشرائية لوحدة النقد وتوفير السلع والخدمات وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

- زيادة أوقات الفراغ للعامل وتوفير الجهود البشرية.